

لا قبله وليس كذلك انتهى لانه مبني على نحو ان بعض الادرار المتفاني
 بالذات منه متعلق به تعالى حقيقة بناء على زعمنا المتعلق
 بالله تعالى منحصر في كونه تعالى مجورا في هذا الحمد بالفعل وقد
 عرفت فسادة **فان قلت** ان النزاع بين المقتنعين في المحصر
 الحقيقي لا في الادرار كما يدل عليه كتابها وما ذكره في الجواب انما
 يبعد الادرار فالجواب ما ذكره من ان مرادها محصر الحمد
 بالنسبة الى وصفي الثبوت لله وعدم الثبوت حصرا حقيقيا
 اذ ليس هناك بالضرورة همد غير متعلق به تعالى في نفس الامر
 لا بالنسبة الى وصف الثبوت لله والثبوت لغيره **قلت** بل
 النزاع في دلالة اللفظ على المعنى المحصر سواء كان المدلول حصرا
 حقيقيا او عايشا كما لا يخفى **قوله** ما وضعت للاختصاص بمعنى
 الارتفاع الخ فاعلم ان تقدير الجنس والاستغراق يكون معنى الكلام
 ما تقدم بعينه من ان كل فرد من الحمد او جنسه مرتبط به تعالى
 ولما لم يرد المحصر من جهة ذلك لادم الملك في الصورتين وان لزم
 من جهة لادم الاستغراق علافة الجواب المقدم وتعلم انه حال
 العهد فهو تصريح باشتراك الادرار في العلة والذين تغلوا
 عنه قالوا **مما قالوا ثم ان هذا الكلام** من المحشى مخالف
 لما ظهر من كلام ائمة التفسير كذا ولو كان الامر كذلك لكانت
 جميع صور الادرار في الملازمة مثل كوكب الخوقة اضافة
 حقيقة مع انهم اجمعوا على انها مجازية فالجواب ما وضعت للمعنى
 المحصر لكن به يجوز ان يكون امير من الحقيقي والاضافي **قوله**
 ولا يعتذر عن هذا الى آخره عن الشافعي والثالث فقط لما عرفت
 من اشتراكها في العلة وفي هذا التقدير دلالة على محصر
 اي للاعتذار عن الاول بان يكون معنى الحاشية المقولة ان
 كلام لا يوجب الجنس الشامل للاستغراق والمالك يدل على المحصر كما
 عرفت ان النقل عن الزين باباه فغيبه كتاب مرادك من تلك
 الحاشية كما لا يخفى واقول قد عرفت ان لادم الملك راجع على المعنى
 المحصر

والمراد من المحصر
 ان لادم الملك راجع الى
 ان لادم الملك راجع الى
 ان لادم الملك راجع الى

المحصر على ما هو ظاهر كلامه فلعل مراد الشارح من قوله ان
 تميم والافلا اعتذار على ما روي عن نفسه البناء بناء على
 ما ذكره الشريف في حاشية المطول ويستشير اليه المحشى من ان
 لادم الملك انما يدل على اختصاصا من الحمد به تعالى لا على
 اختصاصه بالاختصاص بالله تعالى والتقدير يدل على
 الثاني روي الاول فالمعنى ان تيمناؤه عليه ثم والاقبال
ويحتمل ان يكون اعتذارا عما يرد على النبي عليه لكن
 باعتبار انما التوكيد على الاحتمالين المشهورين هاهنا في لادم
 التعريف اي ان تم هذا التوكيد على تقدير الجنس والاستغراق
 فعلى هذا اندفع الوجه الاول من وجه النظر الذي
قوله اما اوله فلان البناء المذكور نحو معنى ان قوله ان تم
 ثم والافلا يدل صراحة على رعي الاحتياج الى هذا البناء على
 ذلك الامر المشكوك فعرضها بامان لا حاج في امر التوكيد الى هذا
 البناء ثم الى الاعتذار لادم التعريف اذا جعل على الاستغراق
 يدل عليه فبذلك المجموع ايضا وان لم يتم ما ذكره ان لو حمل الحاشية
 المذكورة على الاعتذار عن النظر الوارد على لادم على لادم التعريف
 لكن الظاهر انه حمل على الاعتذار عن النظر الوارد على لادم
 اللادم على لادم الملك فعلى هذا المصاحف لما ذكره في الظاهر ان
 يقول لاجابة الى ذلك الحمل ثم الاعتذار بالبناء المذكور مع جوار حمل
 اللادم على لادم الاستغراق الذي يبعد المقصود عند فهمه او يقول
 لاجابة اليه مع افادة لادم الملك المقصود عندهم وبني الكلام على
 ما قاله بعض الفضلاء من ان ائمة التفسير صرحوا بافادته لادم الملك المحصر
 انتهى **تفسير** يجه عليه بحتات الاول ان ما ذكره انما يدل عليه
 لو كانت ذلك القول من المتنازع اعتذارا عما يرد على الشافعي والثالث
 فقط لادم الاول وهو ممنوع لجواز ان يحمل ما ذكره في الحاشية
 على معنى هذا مبني على ما ذكره الشريف من ان لادم من لادم الجنس ولادم الملك
 يدل على الاختصاص فينبغي ان يكون قوله ان تم نحو اعتذارا عما يرد

Copyrighted material